إشكالية المصطلح اللغوي

(منهجيات وتطلعات)

تاريخ الاستلام: ٢٠٠٩/١١/٢٢ تاريخ القبول: ٢٠١٠/٢/٢٣

د.مصطفى طاهر الحيادرة(*)

Problematic Language Terminology

Abstract

Scientists are trying to render various sciences to their languages to make it easier for them to deal with. The obstacle they face is the procedure and the mechanism by which they transfer the terminology of science to their language. Should they transfer foreign scientific terms to their language without any change to be able to communicate more easily with science? Or choose the words of their language to maintain their identity and thus re-participate at other times in the development of science.

Each point has its supporters and proponents, and each team has its own arguments and evidence. But then it comes to talking about language terms, it takes another dimension. How does language serve other sciences without being able to meet the terms served by the language itself? Besides language is a basic foundation of any nation to preserve its identity.

From this point this paper aims to shed light on the dilemma faced by the terminology in general and linguistic terms in particular, pointing to the existing efforts in dealing with the terminology and explaining the situation of each of the positions with their proponents in determining the course of dealing with the terminology positively or negatively.

(*) جامعة اليرموك/الأردن.

الملخص

يسعى العلماء إلى نقل العلوم المختلفة إلى لغاتهم حتى يسهل عليهم التعامل معها، فيظهر أمامهم عائق يتمثل بالصورة والآلية التي ينقلون فيها مصطلحات العلوم إلي لغتهم، هل ينقلون المصطلحات الأجنبية بألفاظها دون تغير ليتمكنوا من التواصل مع العلوم بصورة أيسر، أو يختارون ألفاظ لغتهم ليحافظوا بذلك على هويتهم، ويعيدوا المشاركة تارة أخرى في تطوير العلوم بصبغة تظهر مشاركتهم، وتشحذ هممهم وتقوي عزائمهم.

لكل وجهة من الوجهتين السالفتين أنصارها ودعاتها، ولكل فريق حججه وأدلته التي يستند إليها، ولكن عندما يصل الأمر إلى الحديث عن مصطلحات اللغة فإن الأمر يأخذ بعداً آخر ، فكيف تقوم اللغة بخدمة العلوم الأخرى وهي لا تستطيع الوفاء بالمصطلحات التي تخدمها، إضافة إلى أن اللغة ركيزة أساسية من الركائز التي تستند إليها الأمة في الحفاظ على هويتها.

من هذا المنطلق تسعى هذه الورقة لتسليط الضوء على الإشكالية التي تواجهها المصطلحات بصورة عامة والمصطلح اللغوي بصورة خاصة، وافقة عند الجهود القائمة في التعامل مع المصطلحات وموضحة ما يكتنف كل موقف من المواقف التي يتكئ عليها أصحابها في تحديد سبيل التعامل مع المصطلحات من ايجابيات أو سلبيات.

متن البحث

يقوم المصطلح بدور كبير في حياة الناس، فهو ناظم للتواصل بينهم في شتى الميادين. ذلك أن المفاهيم إنما تنتقل إلى الأذهان بالكلمات التي اتفق عليها لتكون دالة عليها. وهذه الكلمات هي ما نسميه بالمصطلحات، وهي التي تشكل الدعامة الأساسية لأي نص علمي نتعامل معه.

ولما كان للمصطلحات هذه الأهمية، فقد تركزت الجهود حول الآليات التي تقر وفقها المصطلحات، واستدعى الأمر قيام برامج متخصصة بل منظمات عالمية؛ هدفها العناية بالمصطلحات، وجعل المصطلحات التي يبتكرها العلماء جديرة بالوفاء بما تستلزمها العلوم المختلفة.

وإذا كان العالم المتقدم يعاني من مشكلة واحدة، فيما يخص المصطلحات، هي مشكلة ابتكار المصطلح الذي يحمل مفهومًا محددًا، فإن عالمنا العربي يصطدم بأمور أخرى إلى جانب هذه المشكلة؛ أبرزها السعي لنقل العلوم المختلفة من الأمم المتقدمة ومتابعة ما توصلت إليه الأمم الأخرى من علوم، وإيجاد مصطلحات تعبر عن المفاهيم المختلفة التي تتضمنها العلوم المنقولة بصورة تسمح لأبناء العربية الاتصال مع هذه العلوم من جهة. ومن جهة أخرى الحفاظ على الهوية العربية لتكون لنا شخصيتنا التي نحافظ عليها، وننطلق منها للإسهام في بناء الحضارة العالمية.

وللوقوف على هذه الإشكالية التي تنشأ عن العلوم الحديثة والمصطلحات التي تحمل مفاهيمها، يتطلب الأمر منا العودة في البدء إلى تراثنا لنستلهم منه صنيع أسلافنا في التعامل مع العلوم الوافدة إليهم من الأمم الأخرى؛ ذلك أن أمتنا في سالف عهدها كانت قد اتصلت بالأمم الأخرى متأثرة ومؤثرة فيما بعد، فنقلت الكثير من العلوم، وأسهم العلماء في تطوير تلك

العلوم، ثم رأينا بعد ذلك كيف تصدروا الحضارات الأخرى وكانوا سادة العلوم وقادة علماء العالم فعاد علماء الأمم الأخرى ينهلون مما صنعته الحضارة العربية والإسلامية، وكانت مشعلاً استضاء به الآخرون حين أرادوا النهضة لحضاراتهم. فكيف تعامل أسلافنا مع مصطلحات العلوم التي نقلوها من غيرهم؟

منهجيات القدماء في التعامل مع المصطلحات

لم يكن المصطلح قضية كبيرة تستوقف العلماء سابقًا , إذ نجد كتبهم ومؤلفاتهم تكاد تخلو من أية إشارة أو توقف عند قضية اسمها المصطلح. ولكنهم في الوقت ذا النحوية القديمة وفق منهجيات مختلفة، تنوعت بتنوع المجالات التي يؤلفون فيها، والجوانب التي ينطلقون منها لاختيار مصطلحاتهم، وتنوعت تبعًا لذلك الصور التي تم تقديم المصطلح وفقها.

وإذا وقفنا إزاء–المصطلحات اللغوية – وهي المصطلحات التي تعنينا في هذا المقام– لم تكن المشكلة التي تواجه العلماء في نقل مصطلحات أجنبية، ذلك أن الدراسات اللغوية كانت عربية النشأة، فلم يكن العلماء بحاجة إلى التعامل مع مصطلحات وافدة، ولكن عملهم لم يكن يخلو من مصاعب في بناء المصطلحات.

ففي الكتب اللغوية والنحوية القديمة نجد أن المصطلحات قد قدمت بصور شتى، تنوعت وضوحًا وغموضًا ودقة وإيجازًا وغير ذلك من الصفات، وأظهرت جانبًا من المعاناة التي كان أسلافنا رحمهم الله يعانونها.

وعند النظر في المصطلحات القديمة نجد _ كما يشير الدكتور أحمد مطلوب في حديثه عن كتاب مفاتيح العلوم _ أن أوضح ما يظهر فيها مسألتان:[١]

(١) انظر:بحوث لغوية، أحمد مطلوب، عمان: دار الفكر، ط١، ١٩٨٧، ص١٧٠

الأولى: أن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطور بتطوره وتتقدم بتقدمه.

الثانية: أن معظم مصطلحات العلوم الجديدة التي سماها الخوارزمي (علوم العجم) عربية، فقد استطاع المترجمون والمؤلفون في المرحلة الثانية من عهد الترجمة والتأليف أن يضعوا مصطلحات عربية تحل محل القديمة أو تدل على العلم الجديد الذي بدأ يزهر في ظل الحضارة العربية الإسلامية.

ولا يعني ذلك أن أمر المصطلح كان سهلاً ميسورًا؛ إذ إن المتأمل في قول ابن السراج في كتابه الأصول: " ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم، احتجت أن أذكر ما يقرب على المتعلم"[٢]، يجد أن هذا الكلام يوحي بما كان يحس به اللغويون والنحويون من معاناة؛ وبخاصة إذا عرفنا أن كلامه هذا يأتي في معرض حديثه عن الاسم والفعل وحدّيهما وتعريفيهما.

وإذا استعرضنا مؤلفاتهم وجدنا أنها تكاد تخلو ــ إن لم نقل تخلو ــ من الحديث عن الآليات والمنهجيات التي اتبعها هؤلاء العلماء في اختيار مصطلحاتهم ووضعها. ويكفي أن ننظر في كتاب عالم من علماء القرن الثالث الهجري، هو المبرد لنجد أنه يتناول في كتابه (المقتضب) الحديث عن الأبنية وأوزان الأسماء، ويفرد لها عدة صفحات تحت عنوان "هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وكيف تعتبر بها في أصلها و زوائدها"[٣]. ويأخذ بعد

(٢) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، تح عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة ط٣، ١٩٨٨، ج١، ص٣٧

(٣) المقتضب، المبرد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت، ج١، ص٦٩

ذلك بذكر ما يعترض الأبنية من تغييرات وما يمكن أن يبنى من صيغ باستعمال الأفعال المختلفة صحيحة ومعتلة، دون أن يتعرض لذكر منهجيته في بناء مصطلحاته.(٤)

كما يعرض ابن جني للتصريف ويوضح أثره وأهميته في تقديمه لكتابه (المنصف) بقوله: "وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"(٥). ومع ما تقدّم فإن ابن جني لم يتوقف عند بناء المصطلحات باعتبارها قضية تقف في طريق عمله.

ويشير الدكتور أحمد مطلوب إلى أن القدماء اعتمدوا في وضع مصطلحاتهم عددًا من الوسائل(٦):

الأولى: اختراع أسماء لما لم يكن معروفًا كما فعل النحويون والعروضيون والمتكلمون وغيرهم.

الثانية: إطلاق الألفاظ القديمة للدلالة على المعاني الجديدة على سبيل التشبيه والمجاز، كما في الأسماء الشرعية والأسماء الدينية وغيرها مما استجد بعد الإسلام من علوم وفنون.

الثالثة: التعريب وهو نقل الألفاظ الأعجمية إلى العربية بإحدى الوسائل المعروفة عند النحاة واللغويين.

---

(٤) انظر: المقتضب، ج١، ص٦٩ وما بعدها

(٥) المنصف في التصريف، ج١، ابن جني، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: مكتبة البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤، ص٢

(٦) انظر بحوث لغوية، ص١٦٨

بإعادة النظر فيما وصلنا من المصطلحات اللغوية والنحوية، نلحظ أنه كان للنقل (المجاز) دور واضح في بناء هذه المصطلحات. ومما دعا إلى اتباع هذا النهج في البناء أن هذا العلم نشأ عربيًّا ــ وإن كان عدد وافر من المشتغلين به من غير العرب ــ فلم يكن واضعو المصطلحات فيه بحاجة إلى وسيلة التعريب (الاقتراض) التي اعتمدتها علوم أخرى كالفلك والمنطق والفلسفة.

وإذا ما حاولنا الوقوف على المنهجيات التي اتبعها القدماء في بناء مصطلحاتهم، فإن الأمر يستدعي الرجوع إلى تلك المصطلحات، ومحاكمتها، وتبيّن ما ورد من ألفاظ دالة على منهجياتهم تلك؛ ذلك أن أولئك العلماء لم يحدّدوا – كما تقدّم – أسسًا واضحة في عملهم ذلك.

يمكن أن تكون البداية في علوم اللغة ــ ومن ضمنها علم النحو ــ مع مصطلح(العربية)؛ إذ ينسب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله:"تعلموا العربية فإنها تشبب العقل وتزيد في المروءة"(٧).

ونقل عن كعب الأحبار أنه حكم بين عبد الله بن عباس ومعاوية حين اختلفا في فهم قوله تعالى: " وجدها تغرب في عين حمئة " (الكهف،٨٦)، فقال لهما: " أما العربية فأنتم أعلم بها، وأما أنا فأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء وطين "(٨). يفهم من هذا أن مصطلح (العربية) يشير إلى العلم الذي يتناول الحديث عما يتعلق باللغة العربية من خصائص وسمات.

ومن المصطلحات الأولى مصطلح النحو الذي أشار إليه ابن جني آنفًا. ويشير الزجاجي إلى بداية تخصيصه لحمل المفهوم الذي وضع له في (باب ذكر العلة في تسمية هذا

(٧) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ص١٣

(٨) غاية النهاية في طبقات القراء، ج٢، ابن الجزري، نشره برجشتراسر، مكتبة الخانجي ١٩٣٣، ص٣٠٣

النوع من العلم نحوا) حين يذكر أن زيادا ابن أبيه " وضع كتابا فيه جمل العربية ثم قال لهم: انحوا هذا النحو، أي اقصدوه "[٩]

والناظر في هذين المصطلحين من منطلق أنهما من أول ما وضع من مصطلحات النحو يجد أنه اعتمد في وضعهما على النقل والقصر؛ فالعربية جاءت بهذه الصيغة المشتقة من لفظة (عرب) التي تشير إلى هؤلاء القوم، ثم نقلت من دلالتها اللغوية إلى دلالة اصطلاحية؛ قصرت بموجبها على ما وضع في لغة العرب من علوم تتصل بأنظمة اللغة وخصائصها. وهذا الكلام يصدق في مصطلح (النحو) الذي نقل من معناه اللغوي المتضمن دلالته على القصد، ليقصر بعد ذلك على هذا العلم انطلاقًا من فعل الأمر (انح) الذي أطلق للحث على هذا العلم، ولو أطلق غير هذا الفعل لكان من الممكن أن نجد مصطلحًا آخر من مثل (القصد)أو (الوجهة) يحمل هذا المفهوم.

لقد تباينت السبل التي اختطها النحويون في اختيار مصطلحاتهم؛ حتى بلغ الأمر أن ينظر إلى المصطلحات التي تشترك في أصل واحد باعتبارات مختلفة، كما حدث في تقسيم الفعل؛ إذ اختاروا مصطلح (الفعل الماضي) بناء على الزمن الذي يحدث فيه الفعل، واختير مصطلح (الفعل المضارع) بناء على معيار آخر، وهو مضارعته للاسم مشابهته له في الإعراب، وبني مصطلح (فعل الأمر) باعتبار معيار ثالث هو الدلالة التي يحملها من طلب لتنفيذ أمر ما.

من أبرز المنهجيات التي يمكن أن تلحظ مما اعتمده النحويون واللغويون القدماء في بناء مصطلحاتهم:

(٩) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح مازن المبارك، بيروت: دار النفائس ط٤، ١٩٨٢، ص٨٩

أولاً: النقل: أو ما يمكن أن يسمى (المجاز). وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى ما يشير إليه هذا المصطلح بقوله: " كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له؛ من غير أن تستأنف فيها وضعًا لملاحظة بين ما تُجوِّز بها إليه، وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها؛ فهي مجاز"(١٠). وقد شاعت هذه المنهجية في اختيار المصطلحات المناسبة لحمل ما يستجد من مفاهيم، وبخاصة في علوم اللغة.

ثانيًا: الاشتقاق: وهو "نزع لفظ من لفظ ــ ولو مجازًا ــ إذا اتفقا في المعنى والحروف الأصلية وترتيبها، ليدل بالفرع على معنى أصله، بزيادة مفيدة غالبًا، لأجلها اختلفا في غير الحروف الأصلية، أو في شكل الحروف الأصلية على التحقيق أو التقدير"(١١). والاشتقاق أبرز خصائص العربية التي تتميز بها عن غيرها من اللغات. وقد كان للاشتقاق أثر بارز في اختيار جل ألفاظ اللغة العربية، وأكثر مصطلحاتها. كما نجد أنه قد أخذ مكانه بين العلماء؛ فألفوا الكتب فيه وفصلوا، ونظروا إليه باعتبارات عدة، وقسموه إلى عدة أقسام.

ومع أنه شاع غير هاتين المنهجيتين في اختيار المصطلحات العربية من مثل الاقتراض والنحت فإن هاتين المنهجيتين تكادان تكونان الوحيدتين؛ اللتين كان لهما الأثر في اختيار مصطلحات اللغة والنحو في التراث العربي. وربما لجأ العلماء إليهما معاً لاختيار مصطلحاتهم. وقد سلك العلماء تحت إطار هاتين المنهجيتين سبلاً متعددة في اختيار الألفاظ الدالة على المفاهيم التي يريدون التعبير عنها، نحو تحديد المصطلح بوصفه أو وفقًا للموقع أو الوظيفة النحوية أو حمل مصطلح على آخر أو غير ذلك.

---

(١٠) أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨، ص٣٠٤

(١١) سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس، حسين والي، مجلة مجمع القاهرة، ع٢، ١٩٣٥، ص١٩٦

وربما يُذكَر السبب الذي تم اختيار المصطلح في ضوئه؛ على نحو ما نجده من تعليل الزجاجي لاختيار مصطلحات الرفع والنصب والجر، فيقول:" فلما كان الرفع والنصب والجر قد يكون في الكلام بأشياء سوى الحركة ... وكان الأصل الحركة وهو الأعم الأكثر، نسبوا ذلك كله إلى الحركة، فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع؛ لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه ... والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه. وأما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها"(١٢).

وما أن نصل إلى ابن يعيش حتى نجد الأمر قد مال إلى الاستقرار بشكل أوضح، وظهر نوع من التعليل لما يقدّمه من مصطلحات؛ فها هو ذا يقدّم كان وأخواتها باسم الأفعال الناقصة وأفعال عبارة – والمصطلح الأول هو المصطلح الذي استقر لها فيما بعد – ولا يترك هذه التسمية دون تعليل، بل يقدّم سبب اختيار هذا الاسم لها؛ يقول: "وتسمى أفعالاً ناقصة وأفعال عبارة، فأما كونها أفعالاً فلتصرفها بالماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، والفاعل، نحو قولك: كان، يكون، كن، لا تكن، وهو كائن. وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: ضرب، فإنه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب. وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، ويكون تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة. وقيل أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل

(١٢) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص٩٣

الحقيقي فكأنه سمّى باسم مدلوله. فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف فلذلك قيل أفعال عبارة"[١٣]

وعند النظر في الأعمال المعجمية اللغوية يلحظ المتتبع لها أن المعجميين قدموا لنا مصطلحات لغوية كان لها مكانتها، مع أن بعضها بقي خارج نطاق استخدام علماء اللغة والنحو، فهذا المهيري يعلّق بعد معالجته عددًا من المصطلحات والظواهر التي رصدها عند الخليل على مدى استفادة الخلف منه قائلاً:" ويجد الناظر في كتاب العين رصيدًا من المصطلحات لم يكن لها في استعمال النحاة حظ كبير؛ ولئن كان لرصيد مصطلحاته الصوتية صداه في مؤلفات الخلف، فإن جانبًا منه لم يحظ بالتحديد، أو يستعمل الاستعمال الموضح للمقصود منه، ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال: الصلابة والكزازة والخفوت والطلاقة والهشاشة والبحة والهتة".[١٤]

المصطلح اللغوي في العصر الحديث

إذا كانت المصطلحات اللغوية قد اتسمت قديمًا بأنها لم تكن عائقًا في سبيل العلماء فإن الأمر في العصر الحديث قد اختلف؛ ذلك أن العلوم اللغوية في هذا العصر أصبحت وافدة، وصار شأن مصطلحاتها شأن مصطلحات العلوم الأخرى، وهذا الأمر جعل معاناة علماء اللغة لا تقل عن معاناة غيرهم، بل إن مسؤوليتهم أكبر من مسؤولية غيرهم، فإذا كان المطلوب من العلماء الآخرين اختيار مصطلحات تخدمهم في التواصل بعلومهم، فإن علماء اللغة يسعون لخدمة لغتهم وصولاً لحمل العلوم الأخرى، وهذا يجعل التبعة أكبر.

(١٣) شرح المفصل، ابن يعيش، بيروت: عالم الكتب، ج٧، ص٨٩-٩٠

(١٤) شرح المفصل، ص٢٩

وقد كان إحساس العلماء بهذه المشكلة واضحًا، يعبر عنه الدكتور عبد الصبور شاهين بقوله: " ومن المسلّم به في محيط الدراسات اللغوية العربية أن مشكلتها مشكلة مصطلحات، فما زال أساتذة علم اللغة الحديث من العرب يحاولون أن يضعوا ترجمات ومقابلات لما يصادفون من مصطلحات غربية، نتجت من اختلاف التقسيمات أو تصحيح المدلولات "(١٥). ويقول يوئيل يوسف عزيز في ترجمته لكتاب سوسير:" إن صعوبة ترجمة دي سوسور تكمن في المصطلحات اللغوية الكثيرة. فما زال علم اللغة حديث العهد في العربية لم يتبلور كثير من مصطلحاته التي دخلت العربية؛ لذا رأيت أن أثبت المصطلح بالإنكليزية جنبًا إلى جنب مع الكلمة العربية"(١٦).

وعند متابعة أمر المصطلحات اللغوية الحديثة نجد أنها توزعت على عدة صور:

أولاً: مجموعة من المصطلحات احتفظت بطابعها القديم. وهذه المجموعة من المصطلحات لم نجد أية مشكلة في التعامل معها كما أنها يسرت على الباحثين التواصل في المجالات التي وردت بها، لأنها لم تكن في أغلب الأحيان موضع خلاف.

ثانيًا: مجموعة من المصطلحات تجدد عرضها بحلة جديدة: وهذه المصطلحات تتمثل في أغلب الأحيان في ما تناوله القدماء ووجد المحدثون أنه غامض أو غير دقيق، على نحو ما نجده عند برجشتراسر مفسرًا سبب الاختلاف في الألفاظ بأن للقدماء "اصطلاحات غير اصطلاحاتنا، أصل بعضها غامض لكن معناها واضح، وهي: مجهور بمعنى: صوتي، ومهموس بمعنى:غير صوتي، وشديد بمعنى: آني، ورخو بمعنى: متماد، فعندهم حروف

(١٥) العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب عبد الصبور شاهين، بيروت: دار المشرق، ط٢، ١٩٨٣، ص١٤

(١٦) التطورغة العام، فردينان دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، ١٩٨٨، ص٤

مهموسة شديدة ومجهورة شديدة...الخ"[١٧]. وهذه المجموعة من المصطلحات في الغالب كان البديل المقترح لها عربيًا لا يمثل أية مشكلة، وإنما ينحصر الخلاف فيه في مدى دقته وقيامه بالمفهوم الذي خصص له، ومدى وضوحه وقدرة المتخصصين على التعامل معه بسهولة. واقتراح البديل الذي يقوم مقامه لا بد أن يمتلك من الصفات ما لا يمتلكه المصطلح السابق، ولا يشكل تهديدًا على هوية اللغة.

ثالثاً: وثمة مصطلحات مبتكرة حديثًا: وهذه المصطلحات هي التي يدور حولها الجدل والنقاش، وهي المدخل الذي يمكن أن يشكل تهديدًا على هوية اللغة، ويمثل موطن الخلاف بين الغيورين على اللغة ويسعون للمحافظة عليها، وأولئك الذين يريدون حث الخطى لمتابعة مستجدات العصر الحديث، وبعضهم يريد المعاصرة بصرف النظر عن النتيجة، ومنهم من يريد الجمع بين المعاصرة والمحافظة على هوية اللغة. ومن هذا المنطلق نشأ التحدي في مواجهة السيل المتدفق من المصطلحات الوافدة.

كانت بدايات مواجهة هذا التحدي تتمثل في جهود رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٢) وتلاميذه في مصر، ومعاصرين له في المغرب العربي من خلال إعداد كتب مترجمة ومؤلفة. ولعبت الصحافة العربية في مصر وبلاد الشام على وجه الخصوص دوراً كبيراً في نقل هذه المصطلحات الجديدة ونشرها في دوائر المتخصصين، كما كان لرجال الصحافة العربية والمجلات المتخصصة دور في متابعة المشكلة الناتجة عن توافد المصطلحات.[١٨]

---

(١٧) التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، إخراج رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢، ص١٤

(١٨) انظر: دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، محمود فهمي حجازي، اللسان العربي ع٤٧، ١٩٩٩، ص٤١-٤٢

استمرت الجهود القائمة على حل مشكلة المصطلحات واختيار ما يناسب المصطلحات الوافدة. ولكن هذا العمل في أغلبه كان يقوم على الاجتهاد الفردي دون أن يكون ثمة منهاج موضوع يسير الأفراد على هديه، عند صوغهم المصطلحات التي يستعملونها في مؤلفاتهم ومصنفاتهم. ولهذا ظهر الاختلاف في كثير من المصطلحات، فيختار أحد الباحثين مصطلحا ما، ويأتي آخر ليخطّئه، أو يرى أصوب منه وأبلغ في أداء المعنى، أو يقبله بتحفظ. وبعضهم يثبت للمصطلحات معاني لم يقصد إليها واضعها، وآخرون لا يعترفون بها أصلا فيضعون مصطلحات غيرها.(١٩)

وظهر في بدايات القرن العشرين عدد من العلماء المشتغلين بالمصطلح حاولوا وضع القضية ضمن أسس وأطر تحكمها، بصرف النظر عن النظرة التي يحملها كل منهم تجاه هذه القضية، فرأينا العديد من الأبحاث للأمير مصطفى الشهابي، والأب أنستاس الكرملي، وأحمد تيمور، ووديع فلسطين، ويعقوب صروف، وأنيس سلوم وغيرهم.

دخل المصطلح العربي بشكل عام ــ واللغوي بشكل خاص ــ مرحلة جديدة بإنشاء الجامعة الأهلية في مصر سنة ١٩٠٨ ثم تحولها إلى الجامعة المصرية سنة ١٩٢٥؛ إذ حضر عدد من أعلام الدراسات اللغوية في الجامعات الألمانية و الإيطالية إلى القاهرة، فوجدنا جويدي وبرجشتراسر، وغيرهما يحاضرون باللغة العربية في علوم اللغة واللغات السامية، وأوردوا العديد من المصطلحات اللغوية في محاضراتهم وكتاباتهم، ووجدناهم يفيدون من المصطلح التراثي حين يكون مناسباً للمفهوم الذي يستخدمونه.(٢٠) ويضعون مصطلحات أخرى حين يرون الحاجة لذلك.

(١٩) انظر: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، تعليق وديع فلسطين، مجلة الآداب، ع٦، ١٩٥٥، ص٣٩

(٢٠) انظر: قضية المصطلح اللغوي الحديث، محمود فهمي حجازي، مجلة مجمع القاهرة، ع٥٧، ١٩٨٥، ص١٢٤

وكان لإنشاء المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩١٩ دور واضح في تنمية الدعوة لحل المعضلة التي تواجه المصطلحات، ونقل العلوم الأجنبية إلى العربية والسبل الكفيلة بذلك. ونشر على صفحات مجلة المجمع العديد من الأبحاث والمقالات المختلفة في مجال المصطلحات. ثم أنشئ مجمع القاهرة، فأخذ يعقد الدورات المتعددة لاختيار المصطلحات وإقرار الأنسب منها، ونشر هذه المصطلحات والأبحاث التي تتعلق بها على أعداد المجلة. وتبع ذلك إنشاء المجمع العراقي والمجمع الأردني، كما أنشئ مكتب تنسيق التعريب لمتابعة المصطلحات الوافدة، وتشجيع الأبحاث التي تعالج هذه القضية ونشرها، على صفحات المجلة التي يصدرها وهي مجلة اللسان العربي.

صاحب هذه الجهود جهود أخرى في شتى أقطار الوطن العربي، حملت همَّ اللغة العربية ومواكبتها للعلوم المختلفة؛ فألفت الكتب، وكتبت الأبحاث على صفحات المجلات المختلفة، واشتغل آخرون بتأليف معاجم المصطلحات المختلفة، وتعددت منهجياتهم في رصد المصطلحات ومعالجتها.

وكانت الآراء قد تباينت حول الأسباب الحقيقية لتأخر العلوم عند العرب في العصر الحديث. فذهب بعض العلماء إلى أن المشكلة مشكلة مصطلحات، وتراهم يدعون إلى التريث والانتظار إلى حين توافر المصطلحات القادرة على حمل المفاهيم الجديدة. وذهب آخرون إلى ضرورة خوض غمار العلوم، واستعمال المصطلحات المتوافرة، وابتكار المصطلحات المناسبة، والاستعانة في ذلك بالمجامع والهيئات العلمية في سبيل توفير ما يتعسر على العلماء إيجاده من مصطلحات، ويرى هؤلاء أن استخدام المصطلحات هو الكفيل بترسيخها وتوحيدها ونبذ ما لا يصلح منها[٢١]. ولكل فريق من هؤلاء حججه التي يقدمها؛ وإن كان أصحاب

(٢١) انظر: عقبات مفتعلة في طريق التعريب، جميل الملائكة، مجلة المجمع العراقي، م ٣٣-٤، ١٩٨٢، ص٢٧٦

الدعوة الأخيرة يمتلكون من البرهان والوقائع المماثلة في الأمم الأخرى ما يعزز حجتهم ويقويها. فالحاجة كما يقال هي أمُّ الاختراع، والبحث العلمي ونقل العلوم الأجنبية مما يدعو العلماء ويحفزهم على ابتكار المصطلحات واختبارها وإقرارها.

وعند النظر في المشكلات التي صاحبت وضع المصطلحات نجد أن أبرز هذه المشكلات يتمثل في:

اختيار مصطلح ملبس لمقابلة المصطلح الأجنبي على نحو ما نجده في مقابلة مصطلح (Passive verb) بـ (فعل مجهول)[٢٢]، ومثل هذا المصطلح قد يوهم الدارس أن الفعل هو المجهول في حين أن المفهوم الذي يحمله هذا المصطلح والتعريف الذي يقدمه صاحبه يشير إلى أن الفاعل هو المجهول وليس الفعل، وهو ما تطلق عليه كتب التراث اسم (ما لم يسم فاعله)، وهي تسمية أدق بلا شك.

ومن ذلك تقديم مصطلحات دالة على مفاهيم غريبة عن اللغة التي توضع فيها هذه المصطلحات، من مثل تقديم مصطلح ثلحرف، وحرف ثلاثي، في مقابل المصطلح الإنجليزي Trigraph وتعريفه بـ: ثلاثة أحرف مجتمعة تدل على صوت واحد[٢٣]. فهذا مصطلح لا نجد له مثالا في اللغة العربية، ولا يمثل له واضعه بمثال يكشف عن كنهه. وإذا كان المصطلح ليس له صورة في اللغة العربية، فإن من الأجدى تركه، أو تقديم الأمثلة الدالة عليه في لغته الأم، نحو ما نجد في تقديم مجمع القاهرة لمصطلح (ديكرام، ديكراف، Digramme, Digraph) بقوله: "مصطلح يوناني يراد به أن يصور الصوت الواحد كتابة بحرفين

(٢٢) انظر: معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩١، ص٢٠٣

(٢٣) انظر: معجم علم اللغة النظري، ص٢٩٢

مثل (sh) في الإنجليزية، و(ch) في الفرنسية "[٢٤]. وربما كان من المفيد ترك مثل هذه المصطلحات، والانشغال عنها بنقل ما تستلزمه الدراسات اللغوية العربية.

ومن ذلك عدم مراعاة خصائص اللغات التي يؤخذ منها المصطلح، فلكل لغة خصائصها التي تميزها عن غيرها من اللغات، ولا بد من مراعاة مثل هذه الخصائص. ومن الأمثلة على عدم مراعاة هذه الخصائص ما نجده في اختيار مصطلح (تصريف) لمقابلة Flection وInflection وتعريف المصطلح بأنه " إضافة زوائد للكلمة لتدل على وظيفتها في الجملة وعلاقتها بسواها "[٢٥]. واختيار مصطلح (زوال الإعراب) لمقابلة المصطلح Deflection وتعريفه بـ " اختفاء علامات الإعراب جزئيا أو كليا في كلمة ما؛ كما حدث للاسم المقصور في العربية، الذي لا تظهر عليه علامات الرفع والنصب والجر، وكما حدث للاسم المنقوص الذي لا تظهر عليه علامات الرفع والجر، وكما يحدث للأسماء عمومًا في اللهجات العربية العامية؛حيث لا تظهر علامات الإعراب على أواخر الأسماء"[٢٦].

تتضمن هذه المصطلحات إغفالاً لخصائص اللغتين العربية والإنجليزية معاً؛ إذ إن مصطلح (تصريف) شاع في التراث العربي، واستقر للدلالة على مفهوم محدد لا يقتصر على إضافة زوائد للكلمة، بل يشمل كل التغييرات التي تطرأ على أبنية، فنجد الاستراباذي يورد تعريف ابن الحاجب للتصريف بقوله: "التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم

(٢٤) الجلسة الرابعة والعشرون، مجلة مجمع القاهرة، دورة ٣٩، ١٩٧٢-١٩٧٣، ص٤٢٥

(٢٥) معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، ص١٣١

(٢٦) معجم علم اللغة النظري، ص٦٧

التي ليست بإعراب "[٢٧]. ومن هنا فإن اختيار مصطلح (التصريف) للدلالة على المفهوم الإنجليزي اختيار جانبه الصواب.

من جانب آخر فإن السابقة الإنجليزية \de\ تفيد نفي المعنى المتضمن في اللفظة التي تدخل عليها، والناظر في التعريف الوارد للدلالة على اللفظة التي أضيفت إليها هذه السابقة ــ قبل إضافتها وبعد إضافتها ــ لا يجد أية صلة بين دلالتي اللفظتين.

وأمر آخر نجده في التعريف الذي يقدمه صاحب المعجم للمصطلح (زوال الإعراب)، وهو أن عدم ظهور الحركات الإعرابية من آخر الكلمات لا يعني زوالها ــ كما ورد في التعريف ــ بل إنها تبقى مقدرة، وغيابها إنما كان لعلة صوتية عارضة. والدليل على ذلك بقاؤها في أواخر الألفاظ التي تأخذ الموقع الإعرابي الذي تحتله مثل هذه الكلمات. ومن هنا نجد أنه لا بد من مراعاة الخصائص المميزة لكل لغة عند الأخذ منها، أو الإدخال فيها.

ثمة مشكلة يمكن أن تلحظ في عدد من المؤلفات اللغوية، وهي أن **بعض المصطلحات لا تتحدد مدلولاتها انطلاقًا من موقعها في النص الذي ترد فيه**، وإنما تتحدد دلالتها من خلال ارتباطها بالمصطلح الأجنبي، الذي يورده المؤلف مصاحبًا للفظ العربي الذي يختاره لمقابلة ذلك المصطلح. إن إيراد المصطلح الأجنبي إلى جانب المصطلح العربي المقابل له فيه فائدة جمة؛ إذ يقرب المصطلح على الدارسين الذين لديهم بعض إلمام بتلك اللغات، ويساعد على ربط هذا المصطلح بمقابله الأجنبي ليحول بالتالي دون معاملة المصطلحين اللذين يقابلان مصطلحًا أجنبيًا واحدًا وكأنهما مصطلحان مختلفان. ولكن هذا لا يعني أن يكون المصطلح

(٢٧) شرح شافية ابن الحاجب، ج١، الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ورفاقه، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢، ص١

العربي منبتًا عن السياق الذي يرد فيه، ولا يتحدد معناه إلا من خلال ارتباطه بالمصطلح الأجنبي.

ومما يمكن أن يورد من المشكلات أن **واضع المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي قد يكون خالي الذهن من الواقع الذي نشأ فيه المصطلح الأجنبي**، فيقود ذلك إلى ضعف في المصطلح العربي الذي يختاره لمقابلته. وهذه خاصية ربما لا نحتاجها في جميع المصطلحات، ولكن معرفتها والإلمام بها يجعل المصطلح العربي الذي نختاره لمقابلته أوفر حظًا، وأدعى إلى تمثيل المفهوم بصورة أفضل.

ومن العقبات التي يمكن التوقف عندها عدم **استفادة العلماء العرب من الوسائل العلمية الحديثة في التواصل**، فما زالت الجهود مبعثرة، لا يربطها سوى قدرة العلماء على الوصول إلى الكتب والأبحاث التي أنتجتها قرائح العلماء الآخرين، وربما لا يتوفر ذلك لكثير من الباحثين والدارسين. في حين تعتمد المؤسسات والهيئات الدولية شبكات المعلومات، والأجهزة الحاسوبية، التي تتيح للعلماء الاطلاع على مستجدات العلم، والإسهام في رفد العلوم بما يتوصلون إليه. وبالتالي التوصل إلى استخدام مصطلحات استقرت على مستوى عالمي.

أما في مجال المنهجيات فإن المتتبع لأعمال اللغويين العرب المحدثين يجد تنوعًا في المنهجيات المستخدمة في بناء مصطلحاتهم، وتعددًا في وجهات النظر التي يتبنونها ويدعون إليها.

وأول ما يتوقف عنده المرء الخلاف بين العلماء في الاقتراض والترجمة، فهل نختار للمصطلح الوافد لفظة عربية تقوم مقام اللفظة الأجنبية، أم ندخل اللفظة الأجنبية إلى لغتنا العربية كما هي، أو بإجراء بعض التعديل والتحوير عليها ؟ ومتى نأخذ بكل واحدة منها؟

لقد أخذت هذه القضية موقعها منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حين ظهر عدد من العلماء من مثل أحمد فارس الشدياق، وإبراهيم اليازجي، وأنستانس الكرملي، وجرجي زيدان، ويعقوب صروف. وكتب كل فريق الأبحاث فيما يعزز موقفه ويقوي حجته، فوجدنا من يدعو إلى الاقتراض لأن ترك كلمة إفرنجية شاعت بيننا، والتفتيش عن كلمة قديمة حوشية، يحتمل أن لا يؤدي معناها معنى اللفظة الإفرنجية ولو بعد المط[٢٨]. أو لأن اللغة لا تقوم بما فيها من الأسماء، بل بما فيها من الحروف والتصاريف، فالتركية بقيت تركية مع أن نصف الأسماء والأفعال فيها عربي"[٢٩]. بل قد يتجاوز الأمر ذلك حين ينظر إلى الألفاظ القديمة بوصفها قيودًا[٣٠]. أو القول إن لدينا معاني كثيرة لا يمكننا أن نعبر عنها بصيغ الأفعال العربية[٣١]، وأن المصطلحات العلمية العربية التي عرفها القدماء، والتي يجدها الباحثون في بطون الكتب القديمة قد عرفت كلها تقريباً، وأنه لا أمل في العثور على كنوز جديدة لم تعرف بعد، وأن عددها قليل جدًّا بالنسبة للمصطلحات الحديثة، وأنها لا تتسق مع التصنيفات العلمية الحديثة والإصرار عليها عقبة في سبيل التنسيق العام لكل علم.[٣٢] وبعض هؤلاء يدعون إلى تطوير اللغة العربية باقتباس اللواصق (affixes) من لغات أجنبية إذا صعب علينا إيجاد لواصق مقتضبة من جذور عربية[٣٣].

(٢٨) آراء الأعضاء، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، م٢، ج٨، ١٩٢٢، ص٢٥١

(٢٩) آراء الأعضاء، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، م٢، ج٨، ١٩٢٢، ص٢٥١

(٣٠) اللغة العربية كائن حي، جرجي زيدان، دار الهلال، د.ت، ص١٣٩

(٣١) آراء وأفكار، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق،م٨،ج١٩٢٨،١٢ ص٧٤٧

(٣٢) انظر: القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية، محمد كامل حسين، مجلة مجمع القاهرة، م١١، ١٩٥٩، ص١٣٨

(٣٣) آراء وأفكار، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م٨ ج١٢، ص٧٥١

وفي مقابل هذه الفئة وجدنا من يدافع عن العربية ويقف في وجه الاقتراض لأننا لو "استعملنا كل كلمة جديدة لا مرادف لها عندنا بلفظها الموضوع لها في لسان واضعيها كان ذلك مدعاة إلى سقوطها ولحاقها بلغة الغابرين، فلا يبقى منها إلا ما حفظته الخزائن من كتب الأولين[٣٤]، ولا معنى لاقتباس المصطلحات الأعجمية الحديثة، بدون قيد أو شرط إلا العجز والتقصير، وإلا التبعية والتقليد.[٣٥]

ويدعو هؤلاء إلى العودة للتراث والاستعانة بالألفاظ القديمة وإلى قيام الأفراد والمؤسسات بواجبهم في سبيل حل هذه المعضلات، وإشراك أكبر عدد من المختصين والهيئات والاتحادات العلمية العربية المعنية، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة عربية تتولى إصدار مجلات ونشرات علمية باللغة العربية ".[٣٦]

ويذهب فريق ثالث إلى اللجوء إلى المصطلحات الأجنبية، عندما لا تسعفنا اللغة العربية في اختيار لفظة مطاوعة للتصريف، فإذا اقتضتنا الحاجة إيجاد كلمة لآلة من الآلات أو مرفق من المرافق، وحرصنا أن تكون الكلمة عربية الأصل، فيجب أن نحرص على أن تكون الكلمة مطاوعة للقواعد العربية خاصة وللأحوال الصرفية، فإن لم تكن الكلمة العربية الجديدة مطاوعة، وكانت بلفظها الأجنبي أكثر مطاوعة كان إدخال الأجنبي المطاوع أفضل من العربي النابي العصي[٣٧]، ومن هؤلاء من يرى أن التعريب طريقة من طرق إغناء مفردات اللغة العربية، وأن ذلك لا يمثل بحال من الأحوال خطرًا بالنسبة إلى نقاوة اللغة

---

(٣٤) آراء وأفكار، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، م٢، ج٩، ١٩٢٢، ص٢٨٣

(٣٥) انظر: مصطلحات في الأدب والتربية، محمد رضا الشبيبي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة ٢٥، ١٩٥٩، ص١٣

(٣٦) آفاق الترجمة والتعريب، نجاة عبد العزيز المطوع، مجلة عالم الفكر، م١٩، ع٤، ١٩٨٩، ص١٠

(٣٧) التعريب والمطاوعة، عارف أبو شقرا، مجلة الآداب، السنة الرابعة، ع٨، ١٩٥٦ ص١٥

العربية.[٣٨] ومنهم من يرى أن للتعريب فوائد أهمها إشاعة المصطلحات العلمية والفنية بين الناطقين بالعربية، وهي مصطلحات عامة عالمية؛ تكاد تكون مشتركة بين العلماء والباحثين والمختصين في مختلف البلدان المتحضرة، فمعرفة نصوصها تمكن الباحثين من معرفة مسمياتها الحقيقية معرفة دقيقة، لا لبس فيها ولا إبهام، فيتابعون ما يدونه الفنيون عنها، وما يطرأ عليها في البلدان الأجنبية "[٣٩].

ويرى بعض الباحثين أن اللغة تستجيب بواسطة الانتظام الداخلي الذي يمكنها من استيعاب الحاجة المتجددة والمقتضيات المتولدة، وتصطنع لنفسها نهجًا من الحركة الذاتية.[٤٠] ويذهب إلى أن ما نسميه حياة اللغة ليس سوى "قدرتها على ترشيح الناموس المعدل للنقيضين: أن تتلاءم مع الاقتضاءات المتجددة، وأن تبقي على بناها التي تحدد هويتها"[٤١]. ويرى أن اللغة "تسعى دومًا إلى استيعاب المدلولات دون دوالها، إن بالإحياء وإن بالتوليد، فإذا أعيت الحيلة استقبلت القادم عليها دالا ومدلولا فيكون (دخيلا) ترضخه إلى أبنيتها حتى يتواءم ونسق الصوغ الأدائي"[٤٢].

(٣٨) انظر: المعرب في العصر الحديث، نيقولا دوبريشان، مجلة مجمع القاهرة، م٣٧، ١٩٧٦، ص١٠٤

(٣٩) اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٢، ص٢٤٦

(٤٠) انظر: آفاق الترجمة والتعريب، نجاة عبد العزيز المطوع، مجلة عالم الفكر، م١٩، ع٤، ١٩٨٩، ص١٩

(٤١) انظر: آفاق الترجمة والتعريب، ص٢٠

(٤٢) انظر: آفاق الترجمة والتعريب، ص٢٠-٢١

وقد وضع بعض الباحثين عددًا من الشروط لقبول اللفظ الأجنبي أبرزها:[٤٣]

أولا: إمكانية الانتشار في اللغة العربية نتيجة لدخوله في أحد الأوزان العربية الاسمية أو الفعلية، وضرورة التعبير عن معنى لا يدل عليه لفظ عربي.

ثانيا: مرونته بحيث يسمح الاشتقاق منه، مثله في ذلك مثل الكلمات العربية.

ثالثا: التعبير عن معنى محدد؛ لا يعبر عنه لفظ آخر.

ويفصل آخرون بين نوعين من المصطلحات الوافدة، فيدعون إلى ترجمة ما هو أصيل في اللغة المنقول عنها ' أما الألفاظ العالمية التسمية والمستعملة في معظم لغات العالم المتحضر كالألفاظ المشتقة من اليونانية أو اللاتينية... أو الألفاظ المركبة من أحرف أو اختصارات متعارف عليها دوليًا .... فهذه تعرّب كلها بلفظها "[٤٤].

يجد المتأمل فيما تقدم أن هذه الدعوة ــ وإن حملت في طياتها صورة مشرقة لعالمية اللغة ــ تتضمن بعدًا آخر على جانب من الخطورة؛ هو أن هذا النوع من التعريب يعطي امتدادًا لسيطرة اللغات الأجنبية في وقت تسعى اللغة العربية فيه إلى التحرر والانطلاق، ويطمح أبناؤها المخلصون إلى جعلها لغة عالمية بما تختزنه من طاقات جبارة؛ يمكن استثمارها في توفير مصطلحات للغات الأخرى، لا أن تبقى عالة على ما تنتجه لغات الغرب. أما بالنسبة لأسماء الأعلام فلنا في سلفنا أسوة حين أدخلوا هذه الأسماء بصورة تناسب تجانس أصوات العربية، ولا تخرج عن أداء المضمون بصورته الحقيقية.

وكان مجمع اللغة العربية قد أجاز التعريب(إدخال اللفظة الأجنبية) واشترط فيه الضرورة. واعترض عليه بعض العلماء بدعوى انه شرط معطل لا منجز، بدعوى أنه يكفي

---

(٤٣) المعرب في العصر الحديث، ص١٠٧

(٤٤) منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة، أحمد شفيق الخطيب، مجلة اللسان العربي م١٩،ج١٩٨٢،١، ٣٨

للتدليل على انتفاء الشرط؛ العثور على لفظ عربي يمس المعنى المقصود عن قرب أو عن بعد، بالواسطة أو بالمباشرة، بتكلف أو من غير تكلف. ويدعو إلى استبدال شرط الحداثة بشرط الضرورة؛ أي أن يكون المعنى الذي يجوز فيه تعريب اللفظ الأجنبي، أو إدخاله في اللغة من مستحدثات العلوم الحديثة، أو أن يكون المدلول من مكشوفاتها. وهذا الشرط في نظره من السهل على المجمع أن يتحقق صدق الحكم فيه(٤٥).

وربما يتضمن هذا الاعتراض الذي يقوم في وجه قرار المجمع علامات ضعف واضحة؛ إذ إن الانشغال بتتبع التجاوزات التي تقع وتعميمها من شأنه أن يحول دون قيام العلماء بواجبهم. وإنما كان الأولى دعوة العلماء إلى الجد والمثابرة في سبيل متابعة ما يستجد من علوم، وحفز طاقاتهم لاختيار ما يناسب هذه العلوم من مصطلحات، والتغاضي عن بعض الهنات التي يقع فيها هؤلاء العلماء؛ ذلك أن الوقوع في الأخطاء سلبية تنطوي في ثناياها على إيجابية، وهي أن ثمة جهودًا تبذل، فمن يعمل يخطئ ويصيب، ومن لا يقع في الخطأ فربما لأنه لا يعمل.

مهما يكن من أمر فلا بد من تذكر أن القضية تتضمن أبعادًا مختلفة لا بعدًا واحدًا؛ أبرزها نقل العلوم الأجنبية إلى العربية ومواكبتها، وأن يكون هذا النقل بصورة ميسرة تضمن تواصل الدارسين، مع ما يدخل اللغة من بحوث جديدة، وأن يتم كل هذا بصورة لا تسيء إلى نظام اللغة، ولا تتخطى ما استقرت عليه اللغة عبر القرون. ولا بد من التوفيق بين هذه الأبعاد جميعًا حتى نحقق للغتنا ما يخدمها، ويتناسب مع واقعها، وأننا عندما نتعامل مع المصطلحات اللغوية؛ فإننا ننتظر أن تقوم اللغة بخدمة نفسها بتوفير مصطلحاتها بصورة أفضل مما يتوقع تحقيقه في العلوم الأخرى، وإذا كانت العلوم الأخرى تسعى لإدخال المصطلحات في سبيل

(٤٥) انظر: نقل العلوم إلى العربية، مصطفى نظيف، مجلة مجمع القاهرة، م٧، ١٩٥٣، ص٢٥١، ٢٥٢

خدمة العلوم الوافدة وتطورها؛ فإن الدراسات اللغوية تقوم في الأساس لخدمة اللغة نفسها، ومن هنا نصل إلى أن ما نحتاجه من مصطلحات ينبغي أن يساعد في النهوض باللغة، لا أن يكون عاملاً في تخلف اللغة؛ بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى دعوة علماء اللغة لتحمل مسؤولياتهم في مساعدة أصحاب العلوم والفنون الأخرى في إيجاد المصطلحات المناسبة لتلك العلوم.

ولا يعني هذا بحال من الأحوال أن جميع الألفاظ الأعجمية سنجد لها من البدائل ما يقوم مقامها، ويؤدي جميع ما تؤديه هذه الألفاظ، فليس من قدرة لغة من اللغات أن تستغني بنفسها عن التأثر باللغات؛ وبخاصة تلك اللغات التي تمدها بالعلوم والمكتشفات والأبحاث الجديدة، بل المقصود مما تقدم أن تحتفظ اللغة بشخصيتها المتميزة أمام تلك اللغات، وأن لا يؤثر ذلك النزر اليسير الذي يستعصي إيجاد مقابل له على العلماء في صورتها العامة.

وإذا نظرنا إلى مسألة إدخال الألفاظ الأجنبية في العربية رأينا أن أسلافنا كان لهم نهج في التعامل معها، فقد عقد سيبويه باباً في كتابه؛ أوضح فيه الصور التي يستعملونها في إدخال الألفاظ الأعجمية إلى العربية، فقال: " اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه "[٤٦].

ويورد سيبويه مما ألحق بأبنية العرب[٤٧]: درهم ألحقوه ببناء هجرع، وبهرج ألحقوه بسلهب، ودينار ألحقوه بديماس. وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية، مع إلحاقهم بالعربية غير العربية، وأجروا عليه من التعديل ما يقربه من ذوق العربية. وقد يتركون الاسم على حروفه إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو: خراسان

(٤٦) كتاب سيبويه، سيبويه، تح عبد السلام هارون، ط٣، ١٩٨٨، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج٤، ص٣٠٣

(٤٧) انظر: كتاب سيبويه، ج٤، ص٣٠٤

والكركم. وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم، ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية، نحو: فرند، وبقم، وآجر، وجربز.

وبما أن نقل العلوم في ذلك العصر كان يتكئ كثيرًا على اللغة الفارسية، فقد وضعوا قواعد؛ ينقلون مصطلحاتهم وألفاظهم وفقها، وقابلوا بين حروف تلك اللغة وما يقابلها من حروف اللغة العربية حتى يكون ما يدخلونه إلى اللغة العربية متسقا عندهم جميعًا، فوجدنا سيبويه يفرد باباً يسميه " باب اطراد الإبدال في الفارسية "[٤٨].

وفي العصر الحاضر اشترط بعض اللغويين أن يتوافر في اللفظة المقترضة شرطان: خلاؤها من الحروف التي لا وجود لها بين حروف العربية الأصيلة، وتقويمها على أقيسة الكلام العربي وأوزانه.[٤٩]ومع هذا فقد شاعت في هذا العصر عدة صور للاقتراض يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: إدخال اللفظة الأعجمية بصورتها التي وردت عليها في لغتها الأم، وكتابتها بحروف عربية. وظهرت مثل هذه الصورة مع بدايات العمل اللغوي العربي الحديث، وظهر نتيجة ذلك مصطلحات يصعب قبولها في العربية، نحو مصطلح (كوجيتو ديكارت)[٥٠]، ومصطلح (سيركومفلكس). ومثل هذا الصنيع ربما يمكن تكلف قبوله في أسماء الأجهزة، نحو (الأوسيلوغراف)، و(الكيموغراف)، وفي أسماء العلماء، نحو

(٤٨) كتاب سيبويه، ج٤، ص٣٠٥

(٤٩) انظر: جواز التعريب على غير أوزان العرب، محمد شوقي أمين، مجلة مجمع القاهرة، م١١، ١٩٥٩، ص٢٠٠

(٥٠) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين، بغداددار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٦، ص٤٣

(برجشتراسر)، و(بروكلمان)، ولكن يصعب قبوله في غير ذلك من المصطلحات اللغوية والعلمية.

ثانياً: ترجمة جزء من التركيب المكون للمصطلح واقتراض جزء آخر منه، نحو اختيار مصطلح (وحدات فونيماتية) في مقابل (Phonematic Units)، و (الجملة الفونولوجية) في مقابل (Phonological Sentence)، ومصطلح (المحتوى الفونيمي) في مقابل (Phonemec Content).(٥١)

ثالثاً: اختيار مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية، وكتابة المصطلحات الأجنبية إزاءها بحروف عربية، وقد يكتب المصطلح بجانب ذلك بلغته الأم، نحو ما نجده في النص الآتي الذي يتحدث فيه علي وافي عن فروع علم اللغة بقوله: "... وهي الفونيتيك Phonetique أو دراسة الأصوات، والديالكتولوجيا Dhalectologie أو دراسة اللهجات العامية، والسيكولوجيا اللغوية Psychologie Linguistique أو علم النفس اللغوي، وهو دراسة العلاقات بين الظواهر اللغوية والظواهر النفسية بمختلف أنواعها، وبيان أثر كل منها في الآخر، والسيمنتيك Semantique أو دراسة اللغة من ناحية الدلالة "(٥٢).

رابعاً: ترجمة جذر الكلمة مع إبقاء الصيغة الأجنبية على حالها، نحو: صوتيم، وصرفيم، وصنفيم. ويسميها يوسف غازي طريقة التهجين بقوله: " ولقد اعتمدنا شخصيًا طريقة التهجين هذه في تعريب بعض مصطلحات كتاب فردينان دو سوسير... فترجمنا Phoneme(المركبة من Phon الصوت ومن اللاحق eme) بـ صوتيم،

(٥١) انظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٥، ص٣٦٨ -٣٦٩

(٥٢) علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، القاهرة: دار نهضة مصر، ط٩، ص٥٩

و Morpheme بـ صرفيم و Classeme بـ صنفيم، و Semanteme بـ دلاليم، و vertueme بـ فرضيم "[٥٣]. وكان سيبويه قد أشار إلى عجمة مثل هذه الألفاظ، فقال: " وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمي، وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية، وألزموا آخره شيئا لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت، لأنهم رأوه قد جمع أمرين، فحطوه درجة عن إسماعيل وأشباهه "[٥٤]. وهذا يوضح أن منزلة هذا العمل دون منزلة اقتراض اللفظة الأعجمية وكتابتها بحروف عربية.

ومما قد يستغربه المتعاملون مع المصطلحات أن يجمع بعض واضعي المصطلح بين التهجين والنحت، فينتج مصطلح يحمل كل معاني الغرابة، من مثل ما نجد في مصطلح (صرفوصوتيمات)، لمقابلة (Morphophonemics)، ومصطلح (صرفوصوتولوجيا)، لمقابلة (Morphophonology)[٥٥]

هذا بالنسبة لصور اقتراض المصطلحات التي شاعت بين العلماء، أما بالنسبة لصور كتابة الكلمات الأجنبية بحروف عربية، فإن الأمر يقتضي وقفة أخرى؛ ذلك أن كل لغة من اللغات قد تحتوي من الحروف ما لا تتضمنه اللغات الأخرى، وربما لا تتضمن حروفا مقابلة لكل ما تتضمنه اللغات الأخرى.

ومع أن الباحث يذهب إلى الرأي القائل بقدرة اللغة العربية على التعبير عما يرد إليها من مصطلحات، فإنه لا بد من الإقرار بواقع؛ تنتشر فيه المصطلحات المقترضة عند أكثر

---

(٥٣) مدخل إلى الألسنية، يوسف غازي، دمشق: منشورات العالم العربي الجامعية، ط١، ١٩٨٥، ص١٩٣

(٥٤) كتاب سيبويه، ج٣، ص٣٠١

(٥٥) انظر: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة سعد مصلوح ووفاء البيه، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، ط٢، ٢٠٠٠، ص٤٨٥

العلماء، ولهذا فإن التعامل مع المصطلحات المقترضة بوصفها واقعًا قائمًا ــ إلى حين الاستعاضة عنه ــ يتطلب النظر في الصورة التي تدخل فيها اللفظة الأجنبية إلى اللغة العربية، ومن هنا كان لا بد من إيجاد آلية لمقابلة الحروف الأجنبية التي لا يوجد في العربية ما يماثلها. وقد اقترح الدكتور محمد كامل حسين بهذا الشأن عددًا من القواعد في نقل الألفاظ الأجنبية أبرزها:(٥٦)

- بالنسبة للبدء بالساكن تضاف ألف في أول الأعلام، ويكسر الحرف الأول كسرة خفيفة على ألا يتبع ذلك ياء.(٥٧)
- تقسيم المصطلح المعرب إلى أصوله في الكتابة إذا كان طويلاً، وإلا أصبح النطق مستحيلاً.
- استبدال الحروف بالحركات؛ لأن الاعتماد على الشكل في المصطلحات، من شأنه أن يقضي عليها.
- عدم جعل طريقة القدماء في التعريب قاعدة تلتزم؛ لأن الذوق الحديث ربما لا يستسيغ ما استساغه الذوق القديم.

ومع أن بعض هذه القواعد ربما لا يظهر دوره في المصطلحات اللغوية، فإنها تبقى صورة مقترحة في التعامل مع المصطلحات التي لم يجد العلماء مناصًا من اقتراضها إلى حين إيجاد البديل المناسب.

وإذا صوبنا النظر نحو جهود المستشرقين مثل (شاده وجويدي وبرجشتراسر وغيرهم)، نجد أنهم قد حاضروا وكتبوا في علوم اللغة ومقارنة اللغات السامية باللغة

(٥٦) انظر: القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية، محمد كامل حسين، ص١٤٢

(٥٧) يمكن التعامل وفق هذه القاعدة مع أسماء مثل بروكلمان وشليجل و شميدت

العربية[٥٨]. ومع هذا فقد استخدموا في محاضراتهم وكتاباتهم مصطلحات تختلف عن تلك التي استخدمها القدماء، فهذا برجشتراسر يقول عند حديثه عن مصطلحاته في صفات الحروف الشفهية: " ونحويو العرب ومقرئوها استعملوه كما نستعمله في الزمان الحاضر، لكن بين تقسيمهم وتقسيمنا فرقين: الأول: أن لهم اصطلاحات غير اصطلاحاتنا؛ أصل بعضها غامض لكن معناها واضح، وهي: مجهور بمعنى صوتي، ومهموس بمعنى غير صوتي، وشديد بمعنى آني، ورخو بمعنى متماد. فعندهم حروف مهموسة شديدة، ومجهورة شديدة...الخ. فأما الحروف المجهورة الشديدة كالباء فلها عندهم اسم خاص، وهي حروف القلقلة"[٥٩]. ولكن بعض هذه المصطلحات التي استخدمها برجشتراسر لم يكتب لها الاستمرار في كتابات اللاحقين.

واستخدم بعض المستشرقين مصطلحات لمفاهيم كانت قد استقرت بصورة أفضل مما جاءوا به. نلحظ ذلك في الأسماء المعربة التي قسّمها النحويون إلى منصرفة وممنوعة من الصرف، النوع الأول تتضح فيه ثلاث علامات إعرابية، والنوع الثاني تتضح فيه علامتان إعرابيتان، وقد وضع المستشرقون للاسم المنصرف مصطلح Triptote، ولا داعي لإعادة ترجمته إلى العربية بمصطلح ثالوث إعرابي. كما وضعوا للممنوع من الصرف مصطلح Diptote، ولا داعي لإعادة ترجمته بمصطلح ثنائي الصرف، والصواب Triptote: منصرف، و Diptote: ممنوع من الصرف.[٦٠]

(٥٨) انظر: قضية المصطلح اللغوي الحديث، محمود فهمي حجازي، ص١٢٤و١٢٩

(٥٩) التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢، ص١٤

(٦٠) انظر:قضية المصطلح اللغوي الحديث، محمود فهمي حجازي، ص١٢٤و١٢٩

وثمة منهجيات اقترحها بعض العلماء في التعامل مع السوابق واللواحق التي تتصف بها اللغات الأجنبية التي تمثل المصدر الأهم للمصطلحات الوافدة إلى العربية[٦١]، نحو استعمال الصدر (فوق) بدلا من السابقة (-super)، وترجمة التسمية الأجنبية المنتهية باللاحقة (-able) باستعمال صيغة (فعول)، وترجمة المصطلحات المنتهية باللاحقة (-ics) بإضافة (ات) إلى آخره، وترجمة المصطلحات المنتهية باللاحقة (-tics) باستخدام صيغة (فعاليات)،وترجمة المصطلحات المنتهية باللاحقة (-tion) باستخدام المصدر.

يلحق بذلك اقتراح عدد من الصيغ للدلالة على المعاني العامة التي تشترك فيها مجموعات المصطلحات، نحو اختيار الصيغ (فعّالة) و(فاعلة) و (فاعول) و(فِعال) للدلالة على اسم الآلة، واختيار صيغة (تفاعل) للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل، واختيار صيغة (تفعال) للدلالة على الكثرة أو المبالغة ... الخ.

وقد استهدفت بحوث أخرى الصور الاشتقاقية، ودلالات الصيغ المشتقة، وما تفيده المباني وحروف الزيادة فيها من معان، وخصصت صيغا محددة للدلالة على معاني عامة، نحو المهن والأمراض والحركة والتقلب والاستحالة وغيرها.[٦٢]

ولجأ بعض العلماء العرب إلى التراث ليأخذوا من مصطلحاته ما يساعدهم في وضع مؤلفاتهم، ووجدنا عددًا منهم يحرص على هذا النهج؛ لما يرى فيه من إمكانية على ربط العلوم الحديثة بأصولها القديمة، يقول الطيب البكوش: " ولقد حرصنا في هذا العمل على ربط الصلة بين الماضي والحاضر، والقديم والحديث إيمانًا منا بأن لا حديث بلا قديم ولا فضل

(٦١) انظر في ذلك منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة، أحمد شفيق الخطيب، ص٣٧-٤٣، ومنهج بناء المصطلح العلمي العربي، أنور الخطيب، مجلة اللسان العربي، م٢٠، ١٩٨٣، ص٩٥-١٠١

(٦٢) انظر: اللغة ووضع المصطلح الجديد، وجيه عبد الرحمن، مجلة اللسان العربي، م١٩-١، ١٩٨٢، ص٧٣-٧٤

لقديم يقنع بنفسه ولا يتطور أو يتجدد مع الزمن، فانطلقنا من المفاهيم القديمة والمصطلحات القديمة، ولم نغير منها إلا ما قد يوقع في الغموض والالتباس، أو ما بان خطؤه وعدم صلاحه اليوم ... وحاولنا إنارة المفاهيم القديمة بالمفاهيم الحديثة؛ بغاية التبسيط الممكن حتى يشعر القارئ بمواطن الالتقاء ومواطن الافتراق بينهما، وحتى لا يشعر بالقطيعة بين فقه اللغة القديم وعلم اللغة الحديث، فلا يختنق في الحدود القديمة الضيقة، ولا يتيه في مجال النظريات الحديثة المتشعبة، ومصطلحاتها العديدة المتجددة"(٦٣).

ويلتزم البكوش في كتابه بهذا النهج الذي اختطه لنفسه باستخدام المصطلحات التراثية وتوظيفها في دراسته، بل ربما يبالغ في التمسك بالمصطلحات العربية، نلحظ ذلك في استخدامه مصطلح الحرف للدلالة على المفهوم الذي يشير إليه مصطلح الصوت في العصر الحديث، وذلك بقوله: "فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة، ومن هذه الصفة أخذت اسمها "(٦٤).

وقد أخذ العلماء بنصيب وافر من مصطلحات التراث للتعبير عما استقر من المصطلحات اللغوية، أو كان التغير في مفهومه محدودًا. ولكن في مقابل ذلك وجدنا من يستبدل بالمصطلحات التراثية مصطلحات حديثة، بدعوى أن هذه المصطلحات غير قادرة على الوفاء بالمفهوم الحديث لها.

ويمثل المجاز والنقل وسيلة مهمة في توفير الألفاظ الدالة على المفاهيم الجديدة؛ إذ يمكن استخدامه للدلالة على ألفاظ قد يربط بينها رابط بسيط، نلحظ ذلك مثلا عند الوقوف على

(٦٣) التصريف العربي، الطيب البكوش، تونس، ١٩٧٣، ص٢٢

(٦٤) التصريف العربي، ص٩٠

الألفاظ التي تشترك في الجذر كتب فنجدها متعددة، وربما متباينة، فهي تبدأ من الخرز وتنتهي بالجمع، ويربطها جميعا معنى الجمع بين الشيئين.

وعند النظر في أحد المعاجم ــ لسان العرب مثلا[٦٥] ــ نجد من المعاني التي تتولد عنها: والكِتابُ (مُطْلَقٌ): التوراةُ، والكِتابُ: الصحيفة والدَّواةُ، والكتابُ: الفَرْضُ والحُكْمُ والقَدَرُ. والكِتْبة: الحالَةُ، والكِتْبةُ: الاكْتِتابُ في الفَرْضِ والرِّزْقِ. والمُكَاتَبُ: العَبْدُ يُكاتَبُ على نَفْسه بثمنه، فإذا سَعَى وأَدَّاهُ عَتَقَ. والكُتْبةُ الخُرزَةُ المضْمومة بالسَّيْرِ. والكَتْبُ: الجمع. والكَتِيبةُ: ما جُمِعَ فلم يَنْتَشِرْ، وقيل: هي الجماعة المُسْتَحيزَةُ من الخَيْل أي في حَيِّزٍ على حِدَةٍ، وقيل: الكَتِيبةُ جماعة الخَيْل إذا أغارت، من المائة إلى الألف، والكَتِيبة: الجَيش، وتَكَتَّبَت الخيلُ أي تَجَمَّعَتْ. وتَكَتَّبُوا: تَجَمَّعُوا. والكُتَّابُ: سَهْمٌ صغير، مُدَوَّر الرأْس، يَتَعَلَّم به الصبيُّ الرَّمْيَ.

إن هذه المعاني مع دلالتها على الاشتقاق تحمل صورة من صور استخدام المجاز في الدلالة على المعاني المختلفة التي تطرأ في المجتمع ويبحث لها اللغويون عن ألفاظ جديدة، فيلجؤون إلى توسيع معاني بعض الألفاظ لتتضمن الدلالة على معاني جديدة لها بالمعاني القديمة رابطة وصلة.

ونظرًا للحاجة التي تولدت عن كثرة المفاهيم الوافدة، وضرورة سد العجز المتحصل في المصطلحات العربية، فإن الأمر يقتضي استثمار ما تمتلكه العربية من طاقات قادرة على سد الفراغ. ويكفي أن ننظر في شرح شافية ابن الحاجب لنرى أن أبنية المصادر الثلاثية

(٦٥) انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة كتب

تتجاوز الخمسين بناء.[٦٦] يمكن أن يستخدم عدد وافر منها للتعبير عن المصطلحات التي تجمعها دلالة عامة واحدة، وتتميز كل واحدة منها بدلالة خاصة؛ يمكن أن يحملها واحد من الأبنية المشتقة من الجذر الدال على المعنى العام.

يمكن الرجوع إلى ما أشار إليه ابن جني في خصائصه من الاشتقاق باستخدام تقاليب الجذر عند الحاجة. وإذا عدنا إلى معجم العين ووقفنا على الجذور المستخدمة من الحروف (ص، ر، ف)، فإننا سنجد أربعة جذور هي (صرف، رصف، صفر، فرص)[٦٧]، وتورد المعجم الأخرى جذرا خامسا (رفص). وهذه الجذور عند إخضاعها لنظرية ابن جني نحكم بأنها تشترك في دلالة عامة؛ قد تكون (التغيير). وهذه الإمكانية يمكن استغلالها في توفير المزيد من الألفاظ بغية استخدامها في التعبير عن المفاهيم الجديدة.

وما المانع أن يقوم المتخصصون بتوظيف هذه الإمكانات الاشتقاقية في بناء الألفاظ الجديدة، واستخدامها في أداء مفاهيم جديدة؛ توضع في حيز الاستخدام، فيحكم باستمرارها، أو بعدم صلاحيتها واستبدال غيرها بها، وبذلك نكون قد تقدمنا نحو حل المشكلة.

يقدم لنا الدكتور أحمد مطلوب عددًا من الوسائل التي جربها الأوائل في وضع المصطلحات ونجحوا فيها، وهذه الوسائل هي:[٦٨]

---

(٦٦) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج١، الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ورفاقه، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢، ص١٥١-١٥٣

(٦٧) انظر: كتاب العين، ج١، ص١٠٩

(٦٨) انظر: بحوث لغوية، ص٢٣٢

الأولى: البحث في المعجمات العربية واستخلاص ما وضع من مصطلحات العلوم قديمًا؛ ويكون ذلك بجرد المعجمات المبسوطة واستخراج كل كلمة استعملت مصطلحًا للدلالة على علم من العلوم أو جزئية من ذلك العلم.

الثانية: استعمال الألفاظ القديمة للدلالة على المسميات الجديدة وإن كان لها معنى لغوي معروف؛ لأن المصطلح خاص بأصحاب الفنون والصناعات والعلوم، وأمثلة ذلك كثيرة في القديم والحديث.

الثالثة: العودة إلى الكتب العلمية القديمة والإفادة منها، وقد دعا مجمع القاهرة إلى سلوك هذا السبيل.

الرابعة: الاستعانة بوسائل نمو اللغة وتطورها، ومن وسائل نمو اللغة المتاحة المجاز والاشتقاق والنحت والارتجال والتوليد والقياس والاقتراض.

وكان مكتب تنسيق التعريب قد وضع منهجية في التعامل مع المصطلحات ترتكز على ما يأتي:(٦٩)

أولاً: ما تضعه المعاجم اللغوية، والهيئات اللسانية، والشخصيات العلمية واللغوية البارزة في العالم العربي من مصطلحات علمية وتقنية، ولهذا تأسست في المكتب مكتبة المعاجم التي يردها كل منشورات هذه الهيئات ومطبوعاتها.

ثانياً: ما يجرد من تراثنا العلمي العربي من مصطلحات علمية وتقنية.

ثالثاً: الألفاظ العربية في اللغات الغربية، وهي على نوعين: الأول: مصطلحات اقتبستها اللغات الأخرى ونسي أصلها العربي، والثاني: الكلمات العربية التي تنطوي عليها اللغات الأوروبية وهي مظنة لأن تكون عربية الأصل.

---

(٦٩) انظر: الألسنية ودعم المعجمية العربية، عبد العزيز بنعبدالله، ص٣٣٠

رابعاً: سد الفراغ انطلاقًا لا من منهجية معينة يسلكها هذا المجمع أو تلك الهيئة، وإنما من واقع الحياة العربية؛ حتى لا تتصادم اختياراته مع ما يطبق فعلاً من مصطلحات في المجال نفسه.

إن العودة إلى المعاجم تثري العمل المصطلحي، ولا بد أن يكون للمصطلحات الموضوعية نصيبها الوافر من الدراسات؛ إذ إن الهدف الأساس للمعجم الموضوعي هو أن يمد المؤلف أو الباحث بلفظ لمعنى يختمر في ذهنه، في حين تهدف المعاجم اللغوية الأخرى إلى شرح ألفاظ غير واضحة المعاني. وعرف التأليف الموضوعي عددًا من المعاجم الموضوعية، من مثل الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن الهمذاني، وفقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي، والمخصص لابن سيده.

وقد جهد بعض المستشرقين في متابعة ما وضعه القدماء من مصطلحات؛ لتوظيفه في دراساتهم كما هي الحال مع هنري فليش؛ إذ يقول الدكتور عبد الصبور شاهين في وصف جهوده: "لم يشأ أن يلقي بتهمة التقصير جزافًا بحق القدماء، بل شرع ينقب في ثقافتهم عن مقابل هذه المصطلحات، واقتضاه ذلك أن يبذل جهدًا جهيدًا في التعرف إلى مفاهيمهم؛ مستهدفًا أن يثبت للمحدثين أن علماء العربية لم يغفلوا عن معالجة قضاياهم، بل واجهوها مواجهة علمية، ووضعوا لها ألقابها الصالحة للمفاهيم الحديثة "[٧٠].

وإذا كان المستشرقون يبذلون هذه الجهود في سبيل لغة غير لغتهم، فمن الأجدر أن تتوجه جهود الباحثين إلى متابعة ما قدمه السلف من علمائنا والاتكاء عليه في توفير ما يمكن أن يعيننا على حل هذا المشكلة.

---

(٧٠) العربية الفصحى، هنري فليش، ص١٢

وقد يحاول بعض العلماء الاستفادة من التقارب بين الحروف الأجنبية والبناء العربي، فيقربون اللفظة الأجنبية لتظهر وكأنها عربية الأصل، ولا توحي صورتها بالعجمة إلا إذا توقف الباحث على اللفظة الأجنبية التي أخذت منها. ومن الأمثلة على هذه الصورة من المواءمة بين العربية وغيرها ما نجده في مصطلحات نحو (سويمة)، في مقابلة المصطلح الأجنبي (Semanteme)، إذ لا توحي هذه اللفظة بغير التصغير المتولد من لفظة (سمة). ومثال ذلك أيضا ما نجده في مصطلح (سديلة)، المقابل للمصطلح الأجنبي (Cedilla)، واللفظة العربية توحي بأنها من الجذر (سدل) والبناء (فعيلة). والتقريب بين اللغة العربية واللغات الأجنبية بهذه الصورة من شأنه أن يقرب المسافة بين العربية واللغات الأخرى، بما يحفظ للعربية كيانها وتميزها.

لا بد عند وضع المصطلح من مراعاة عدة أمور؛ أبرزها مراعاة قدرة هذه الألفاظ التي نختارها على حمل المفاهيم التي نريدها والتمكن من أدائها بصورة مناسبة. ويتطلب ذلك دقة هذه الألفاظ؛ إذ يمكن أن نختار لفظة ما للتعبير عن مفهوم، ثم نكتشف أن هذه اللفظة لا تمتلك صفة الدقة في التعبير عن مفهومها، بل ربما كانت هذه اللفظة أنسب في التعبير عن مفاهيم أخرى؛ تشترك مع هذا المفهوم في الموضوع الذي تنتمي إليه، فينصرف ذهن الباحث أو المتلقي إلى المفهوم الآخر، وينتج عن ذلك غموض أو إلباس، كان من الممكن تجاوزه بمزيد من البحث في العلاقات التي تربط اللفظ بالمفهوم الذي يشير إليه.

تتمثل وظيفة المتخصص في تجلية أبعاد المفهوم المراد اختيار لفظ يناسبه، وتحديد أبرز السمات المميزة لهذا المفهوم. فعند التوقف عند الأصوات التي يتوقف تيار الهواء عند نطقها، وملاحظة أن عددًا من الألفاظ تم اختيارها للدلالة على هذا المفهوم انطلاقًا من تصورات مختلفة؛ من شأنه أن يكشف لنا أن المتخصص وحده هو القادر على تحديد الأساس

الذي تم على أساسه اختيار كل لفظة من هذه الألفاظ. وبيان أن تسميتها بالوقفية نابع من النظر إليها باعتبار توقف الهواء نتيجة انسداد مجرى الهواء في موضع النطق، وأن تسميتها بالانسدادية مرجعه النظر إلى الانسداد الذي أدى إلى توقف الهواء. وأن تسميتها بالانفجارية علته النظر إليها باعتبار ما يحدث للأصوات بعد الانحباس من انطلاق فسموها انفجارية.(٧١)

هذا التحديد الذي يستطيع المتخصص الوصول إليه نتيجة درايته بالأبعاد الحقيقية للمفهوم وأركانه وعناصره، ليس في مكنة غير المتخصص الوصول إليه، فالمتخصص الملم بحقيقة المصطلح، والبيئة التي نشأ فيها أقدر من غيره على تحديد مضمون المصطلح، وبالتالي معرفة الأبعاد الحقيقية له، واختيار اللفظ الأنسب في الدلالة عليه. وهذا الأمر يقتضي من ناقل المصطلح متابعة نشأة المصطلح، الذي يريد اختيار مقابل له، في اللغة التي ولد فيها المصطلح بلفظه ومفهومه.

المتخصص هو الأقدر ــ كما تقدم ــ على تحديد المفهوم، ولكنه ربما يواجه بمصطلحات وافدة لا يستطيع تحديد دلالتها، فيحتاج ساعتئذ إلى عالم باللغة التي وفد منها المصطلح ليوضح له حدوده ومعالمه، فالمتخصص الذي لا يعرف حدود مصطلح (Morphology) مثلاً لا يعرف حدود التقائه مع المصطلح التراثي (الصرف)، ومن هنا يحار: هل يجعله مقابلاً للمصطلح التراثي، أم يختار له مصطلحًا آخر يؤدي المفهوم الذي حمله اللفظ الأجنبي في لغته الأم.

وقد يتحاور عدد من المتخصصين للوصول إلى المصطلح الأنسب، من مثل نجده في تحاور علماء مجمع القاهرة حول اختيار مقابل للمصطلح الأجنبي (Dorsal)(٧٢)، الذي يشير

(٧١) انظر: المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية، سمير استيتية، د.مكان نشر، ص٦٢

(٧٢) انظر: الجلسة السادسة والعشرون، مجلة مجمع القاهرة، دورة ٣٩، ١٩٧٢-١٩٧٣، ص٥٠٢-٥٠٦

إلى مكان نطق مجموعة من الأصوات. والمتخصصون هم الذين يوضحون حدود المكان الذي تتشكل فيه هذه الأصوات، فيختارون أنسب الألفاظ العربية للدلالة عليه.

عندما تتوافر للمتخصص المعرفة الكاملة بالمفهوم الذي يحمله المصطلح، فإنه قد لا يكون قادراً على اختيار اللفظ المناسب للتعبير عن هذا المفهوم، فهو بحاجة إلى من يساعده في الوصول إلى لفظ قادر على أداء المفهوم، والذي يتوقع منه تقديم ذلك هو اللغوي الذي تمرس في معرفة الأبنية الصرفية، وما يمكن أن يؤديه كل بناء من معان، ودلالات الجذور اللغوية التي تتفرع منها هذه الأبنية واستخداماتها، وما كان منها مستخدمًا للدلالة على مفهوم معين أو لا، ويتوقع منه القدرة على التعامل بصورة فاعلة مع معاجم الموضوعات في اللغة؛ بوصفها المستودع الأكبر للمعاني لاختيار اللفظ الأنسب. وربما أدى غياب اللغوي المتمرس إلى تشكل مصطلحات هي أقرب في صورتها إلى المفاهيم أو التعريفات.

بعد أن يتوافر لواضع المصطلح المعرفة التامة بظروف نشأة المصطلحات، ومفاهيمها، وعلاقتها بالمصطلحات الأخرى؛ التي تشاركها الانتماء إلى المجال نفسه، والطريقة المثلى في توظيف اللغة لاختيار اللفظ الأقدر على حمل المفهوم، لا بد أن يكون المصطلح مناسبًا للبيئة التي يوضع فيها؛ إذ الغاية من اختيار المصطلح أصلاً هي استخدام العلماء له في أبحاثهم ودراساتهم، وشيوعه بينهم، لا أن يكون رهين الكتب، غائبًا عن الاستخدام. ومن هنا فقد يتطلب الأمر استشارة عالم النفس، أو عالم الاجتماع فيما يناسب هذه الفئة أو غيرها من الألفاظ التي يمكن أن تشيع.

ويقترح بعض الباحثين خطة لرفع كفاية العاملين في مجال المصطلحات تتكئ على ما يلي:(٧٣)

- إعادة الثقة في نفوس الدارسين في لغتهم، وأنها قادرة على استيعاب العلوم على اختلاف أجناسها وأشكالها.
- تعليمهم أسرار اللغة وخصائصها ومرونتها ليكشفوا عن مكامنها ويسخروها لخدمة أعمالهم.
- تدريبهم على صوغ المصطلحات والوسائل في ذلك، وإطلاعهم على جهود الدول في هذا المضمار والخطوات التي اتبعوها لحل القضية.
- تدريسهم نظريات المصطلح، وعلومه، ومفاهيمه، والمصاعب التي تواجه اللغة من خلاله.
- تدريبهم على أحدث الوسائل والطرق في التقييس المصطلحي، وآخر ما استجد في هذا المجال؛ ليتمكنوا من استحداث ما يلائم لغتهم.

إن ما تقدم من متطلبات لوضع المصطلح قد يُنظر إليها بوصفها من قبيل وضع العقبات أمام اختيار المصطلح، وأنه يمكن الاستغناء عنها. قد يكون هذا الأمر صحيحا إذا وجدنا العالم الذي يلم بهذه الجوانب جميعًا، ويقوم بالدور كاملاً. ولحظتئذ يكون قد اجتاز ما يعترضه من عقبات بيسر وسهولة. وأما إن لم يكن كذلك فإن السبيل إلى تحقيق مثل هذا العمل يكون باللجوء إلى المجامع والمؤسسات العلمية التي تضم في عضويتها العلماء المتخصصين في مختلف المجالات، فتوفر بذلك الجهد والعناء، كما توفر المصطلح الذي يمتلك من الخصائص ما يؤهله لدخول ميدان الاستخدام، ويعطيه الفرصة للشيوع والاستقرار.

(٧٣) انظر: المصطلح العلمي دوره وأهميته، خضر القرشي وحامد قنيني، مجلة جامعة أم القرى، ع٨، ١٤١٤هـ، ص١٧٧-١٧٨

مراجع البحث

- اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة سعد مصلوح ووفاء البيه، مصر: المجلس الأعلى للثقافة،ط٢،٢٠٠٠
- آراء الأعضاء، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، م٢، ج٨، ١٩٢٢
- آراء وأفكار، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، م٨، ج١٢، ١٩٢٨، م٢، ج٩، ١٩٢٢
- أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، تح عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة ط٣، ١٩٨٨
- آفاق الترجمة والتعريب، نجاة عبد العزيز المطوع، مجلة عالم الفكر، م١٩، ع٤، ١٩٨٩
- الألسنية ودعم المعجمية العربية، عبد العزيز بنعبدالله
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح مازن المبارك، بيروت: دار النفائس ط٤، ١٩٨٢
- بحوث لغوية، أحمد مطلوب، عمان: دار الفكر، ط١، ١٩٨٧
- التصريف العربي، الطيب البكوش، تونس، ١٩٧٣
- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢
- التعريب والمطاوعة، عارف أبو شقرا، مجلة الآداب، السنة الرابعة، ع٨، ١٩٥٦
- الجلسة السادسة والعشرون، مجلة مجمع القاهرة، دورة ٣٩، ١٩٧٢-١٩٧٣
- جواز التعريب على غير أوزان العرب، محمد شوقي أمين، مجلة مجمع القاهرة، م١١، ١٩٥٩
- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٥
- دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، محمود فهمي حجازي، اللسان العربي ع٤٧، ١٩٩٩
- سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس، حسين والي، مجلة مجمع القاهرة، ع٢، ١٩٣٥

- شرح المفصل، ابن يعيش، بيروت: عالم الكتب
- شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ورفاقه، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر
- العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب عبد الصبور شاهين، بيروت: دار المشرق، ط٢، ١٩٨٣
- عقبات مفتعلة في طريق التعريب، جميل الملائكة، مجلة المجمع العراقي، م ٣٣-٤، ١٩٨٢
- علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، القاهرة: دار نهضة مصر، ط٩
- علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، ١٩٨٨
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، نشره برجشتراسر، مكتبة الخانجي ١٩٣٣
- قضية المصطلح اللغوي الحديث، محمود فهمي حجازي، مجلة مجمع القاهرة، ع ٥٧، ١٩٨٥
- القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية، محمد كامل حسين، مجلة مجمع القاهرة، م١١، ١٩٥٩
- كتاب سيبويه، سيبويه، تح عبد السلام هارون، ط٣، ١٩٨٨، القاهرة: مكتبة الخانجي
- لسان العرب، ابن منظور
- اللغة العربية كائن حي، جرجي زيدان، دار الهلال، د.ت
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٢
- اللغة ووضع المصطلح الجديد، وجيه عبد الرحمن، مجلة اللسان العربي، م١٩-١، ١٩٨٢
- مدخل إلى الألسنية، يوسف غازي، دمشق: منشورات العالم العربي الجامعية، ط١، ١٩٨٥
- المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية، سمير استيتية، د.مكان نشر
- المصطلح العلمي دوره وأهميته، خضر القرشي وحامد قنيني، مجلة جامعة أم القرى، ع٨، ١٤١٤هـ
- المصطلحات العلمية في اللغة العربية، تعليق وديع فلسطين، مجلة الآداب، ع٦، ١٩٥٥

- مصطلحات في الأدب والتربية، محمد رضا الشبيبي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة ٢٥، ١٩٥٩
- معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩١
- المعرب في العصر الحديث، نيقولا دوبريشان، مجلة مجمع القاهرة، م٣٧، ١٩٧٦
- المقتضب، المبرد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت
- المنصف في التصريف، ابن جني، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: مكتبة البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين، بغداد:دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٦
- منهج بناء المصطلح العلمي العربي، أنور الخطيب، مجلة اللسان العربي، م٢٠، ١٩٨٣
- منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة، أحمد شفيق الخطيب، مجلة اللسان العربي م١٩، ج١، ١٩٨٢
- نقل العلوم إلى العربية، مصطفى نظيف، مجلة مجمع القاهرة، م٧، ١٩٥٣